

Distr.: General
9 May 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية العامة ٢٠٠٣
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة
التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها: متابعة
نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ١٠٦ (أ) من القائمة الأولية*
متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع
الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة
العالمية (نيويورك، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)

موجز

في عام ٢٠٠٣، أتاح الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس
الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية فرصة فريدة
لإجراء مداولات موضوعية بشأن تنفيذ توافق آراء مونتريري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية
على جميع الصعد بعد عام من انعقاد المؤتمر ويمكن أن توفر تلك الوقائع مدخلا مهما في
الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية، الذي سيجري في ٢٩ و ٣٠
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. بل إن المشاركين في الحوار قد يرغبون في إيلاء عناية خاصة
لنقاط التالية:

* A/58/50/Rev.1 و Corr.1.

* E/2003/100.

فيما يتعلق بالعملية، أثبت القرار الذي اتخذته رؤساء الموائد المستديرة في اجتماعات الموائد بتركيز الحوار في كل مائدة مستديرة على موضوع مختلف من توافق آراء مونتييري أنه قرار ناجح. فقد أسفر عن مناقشات مثمرة في جميع الموائد المستديرة وفي الجلسة العامة. وينبغي مراعاة هذا النهج المواضيعي في تنظيم الحوار الرفيع المستوى.

أما فيما يتعلق بالمضمون، فإن المناقشة التي جرت في المجلس تشير إلى ضرورة أن يتناول الحوار الرفيع المستوى في الجمعية العامة المسائل الرئيسية التالية التي تحظى باهتمام بالغ ألا وهي:

- تحسين قياس الجهود الوطنية والدولية ونتائجها بالنسبة لتنفيذ توافق آراء مونتييري، بما في ذلك تدفقات المعونة وتأثيرها
- الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها بعد انعقاد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، المكسيك، من أجل زيادة فرص إنجاز المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري في إطار برنامج الدوحة للتنمية في موعدها
- التدابير الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون بغية تقليص معدل تواتر حالات التخلف عن السداد وتضييق نطاقها
- مواصلة البحث عن آليات لتدبير حلول منظمة لتسوية الديون بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة
- تعزيز مشاركة البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، ولا سيما في المؤسسات المالية الدولية
- زيادة التساوق كمسألة لها الأولوية في المجالات المحددة في الاجتماع (انظر الجزء السادس أدناه).

أولا - مقدمة

١ - عقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وكان موضوع الاجتماع هو "زيادة التساوق والتنسيق والتعاون من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية على جميع الصعد بعد عام من انعقاد المؤتمر". وكان معروضا على الاجتماع مذكرة من الأمين العام (E/2003/50) تتضمن معلومات أساسية وتطرح عدد من المسائل للنظر. وعقد أصحاب المصلحة الرئيسيون في عملية تمويل التنمية أول اجتماع يتم تنظيمه بعد مونتيري لتقييم قوة الدفع التي تكونت من أجل تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية واتخاذ ما يلزم لاستمرار تلك القوة الدافعة^(١).

٢ - وقد حدد توافق آراء مونتيري^(٢) دورا معينا للاجتماعات الربيعية السنوية التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز لمتابعة المؤتمر. ومن ثم تغير شكل الأعمال التحضيرية لاجتماع عام ٢٠٠٣ لتمكين الاجتماع من الاضطلاع بذلك الدور الجديد. واستلزمت الأعمال التحضيرية إجراء مشاورات مكثفة داخل المجلس ومع إدارة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية فضلا عن عقد اجتماع مع المديرين التنفيذيين للبنك الدولي. وإضافة إلى ذلك، عقدت جلسات استماع غير رسمية وأجري حوار مع أفراد المجتمع المدني وقطاع الأعمال في ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وقدمت نتائج تلك اللقاءات في اجتماع ١٤ نيسان/أبريل (انظر الإضافتين ١ و ٢ لهذا التقرير).

٣ - من حيث التنظيم تضمن الاجتماع جلسة افتتاحية عامة قصيرة، أعقبها انعقاد أربع موائد مستديرة في نفس الوقت. وتضمنت الموائد المستديرة مناقشات تفاعلية عن المسائل المتعلقة بالنظام ككل، والتعاون المالي والديون، وتساوق السياسات في مجال التجارة والاستثمار، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، على التوالي. وكرست جلسة عامة مستأنفة عقدت بعد الظهيرة للإحاطة بما دار في مناقشات الموائد المستديرة ولإجراء المزيد من الحوار. وكان الرؤساء والرؤساء المشاركون للموائد المستديرة على النحو التالي: تريفور مانويل رئيس لجنة التنمية في مؤسسات بريتون وودز ووزير مالية جنوب أفريقيا، ولزلي فرشر نائبة الأمين العام للأمم المتحدة للمائدة المستديرة الأولى؛ وهيلدا فارفيورد جونسون، وزيرة التنمية الدولية بالنرويج وفرانشيسكو تومسون - فلوريس نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية للمائدة المستديرة الثانية؛ وماري فهلان، رئيسة هيئة استعراض السياسات التجارية في منظمة التجارة العالمية، وشينغمان زانغ المدير الإداري للبنك الدولي، للمائدة

المستديرة الثالثة؛ وفتح الله عواللو وزير المالية والاقتصاد والخصخصة والسياحة في المغرب وإدواردو أتينات نائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، للمائدة المستديرة الرابعة.

٤ - وشملت السمات الجديدة لاجتماع ٢٠٠٣، مشاركة ممثل عن الآلية الحكومية الدولية لمنظمة التجارة العالمية، وهو رئيس هيئة استعراض السياسات التجارية في المنظمة ورئيس الجمعية العامة وعدد كبير من المديرين التنفيذيين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وإضافة إلى ذلك، شارك في اللقاء أيضا رئيس لجنة التنمية ورئيس مجموعة ال-٢٤، وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى في الأمم المتحدة. وتضمن المشاركون الآخرون وزراء المالية ووزراء التعاون الإنمائي، ومحافظو المصارف المركزية، ورؤساء المنظمات الدولية، ومجموعة قيمة من المسؤولين الرفيعي المستوى في ميادين التجارة والمالية والتعاون الإنمائي والشؤون الخارجية (انظر E/2003/INF/3). وشارك الممثلون عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في الجلسة العامة والموائد المستديرة بأعداد فاقت الأعداد التي شاركت في الماضي.

٥ - ويرد أدناه موجز للمداولات التي نظمت أساسا لمعالجة المسائل بحسب أولوياتها في كل واحدة من الموائد المستديرة الأربع. ونظرا لأن الوزراء والممثلين يشيرون إلى الحالة الاقتصادية الراهنة، وبخاصة عند عرض نتائج الاجتماعات الربيعية الأخيرة لمؤسسات بريتون وودز، يرد أدناه أيضا جزء أولي مختصر عن ذلك الموضوع.

ثانيا - الحالة الاقتصادية العالمية

٦ - أشار العديد من الوزراء وممثلو المؤسسات المتعددة الأطراف إلى الحالة الاقتصادية العالمية. وذكروا أن النمو الاقتصادي العالمي ما زال غير مرض. فالمستثمرون العاديون ما زالوا مترددين وثقة المستهلك لا تزال ضعيفة. والنتائج في معظم البلدان المتقدمة لا تزال دون المستوى الممكن بلوغه. هناك بوادر إيجابية على تحسن الظروف بصفة عامة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، غير أن أوجه عدم التيقن السياسية والاقتصادية لا تزال تخيم على الأفق. فثمة مخاطر جدية لحدوث تراجع، يعود في معظمه إلى أوجه الخلل الشاملة، وهو أمر قد يحول دون تسارع النمو الاقتصادي العالمي في المستقبل القريب. ويواجه صانعو السياسات على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون الدولي تحديا هائلا.

٧ - ويسود القلق على نطاق واسع إزاء التأثير الاقتصادي للحرب في العراق، وبخاصة على البلدان النامية. ومن الضروري تقديم مساعدات إنسانية وإنمائية كبيرة للشعب العراقي. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لمجلس محافظي

صندوق النقد الدولي واللجنة الإنمائية أن الحاجة تدعو إلى صدور قرار جديد من مجلس الأمن. ومؤسسات بريتون وودز مستعدة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق حال صدور ذلك القرار.

٨ - وما زالت محنة البلدان المنخفضة الدخل، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتطلب اهتماما مستمرا من المجتمع الدولي. فتقلب أسعار السلع الأساسية وضعفها، والجفاف، وتأثيرات وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عدد كبير من البلدان تمثل عقبات كبيرة أمام استدامة النمو الاقتصادي والتنمية. وقد خطت الكثير من تلك البلدان خطوات هائلة في الإصلاح الاقتصادي. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية والبيئة التجارية لم يحققا التحسن الذي كان متوقعا لهما. وقد دعا توافق آراء مونتييري إلى تحقيق زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز تخفيف عبء الديون وإحراز تقدم في المفاوضات التجارية، غير أن عددا من الوزراء ذكروا أن النتائج لم تتحقق حتى الآن. ويعرض ذلك بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية^(٣) للخطر.

٩ - ثمة شاغل آخر يتمثل في تراجع التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان إعادة تهيئة الظروف المناسبة لزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير محلية للتقليل من أوجه الضعف وجهودا جماعية لاستعادة الثقة بالاقتصاد الدولي.

١٠ - وقد طرح عدد من الوزراء وكثير من الممثلين مبادئ توجيهية عامة لتحقيق انتعاش اقتصادي عالمي مستدام. ومن الضروري المواظبة على اتباع سياسات للاقتصادات الكلية مواتية للنمو في معظم البلدان النامية على المدى القصير. ومن الضروري أيضا تصحيح أوجه الاختلال في أطر العمل على المدى المتوسط. وتدعو الحاجة إلى تحسين السياسات الهيكلية المتبعة في جميع البلدان تقريبا على النحو الذي اتفق عليه في توافق آراء مونتييري.

١١ - ويقوم تحقيق اقتصاد عالمي يتسم بالدينامية ويفيد جميع البلدان على أربعة دعائم: (أ) السلم والاستقرار السياسي، وبخاصة في البلدان التي توجد بها حاليا صراعات خطيرة؛ (ب) وتهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية مستقرة؛ (ج) واتخاذ خطوات حاسمة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك عن طريق تحقيق زيادات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية؛ (د) وإحراز تقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار برنامج الدوحة للتنمية^(٤)، ولا سيما عن طريق تحسين فرص وصول المنتجات الزراعية للبلدان النامية إلى الأسواق. بالقضاء على صور الدعم المخلة بالتجارة والحد من برامج الدعم المحلية في البلدان المتقدمة.

ثالثا - نهج السياسات المحلية

١٢ - أكد الوزراء والممثلون على أن كل بلد مسؤول عن تنمية نفسه اقتصاديا. وفي الوقت نفسه، اعترف بضرورة أن تؤدي السياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة والنامية على السواء إلى توليد نمو اقتصادي أكثر قوة وتحقيق تنمية مستدامة. ففي البلدان النامية، من المهم: (أ) تحسين البيئة المواتية للاستثمار وأنشطة القطاع الخاص، بما في ذلك تحقيق الاستقرار في الاقتصادات الكلية وتعزيز البنى الأساسية المادية؛ (ب) وتعزيز الإدارة الرشيدة؛ (ج) وزيادة رأس المال البشري من خلال توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية وزيادة فعالية وصولها إلى المستفيدين.

١٣ - والإدارة الرشيدة هي نقطة البداية على طريق التنمية الناجحة، غير أنه من الصعب إيجاد مؤسسات راسخة في البلدان المنخفضة الدخل، وبخاصة في ظل ندرة الموارد البشرية المؤهلة. غير أن من الضروري الحد من إهدار الموارد في جميع البلدان عن طريق القضاء على الفساد.

١٤ - إن وجود سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وإحراز تقدم في الإصلاحات الهيكلية ليسا ضروريان للنمو الاقتصادي المستدام فحسب، ولكنهما ضروريان أيضا لتحقيق الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر. وذكر بعض المشاركين أن هروب رؤوس الأموال - الذي يتجاوز المساعدات المالية في بعض الحالات - يقوض الاستثمار في كثير من البلدان. ويمكن أن يكون ذلك بادرة على وجود حاجة إلى تعديل السياسات. وفيما يتعلق بالإدارة المالية، أشير إلى أن وجود حدود صارمة لأهداف العجز السنوي والنفقات السنوية يحول في أحيان كثيرة دون قيام البلدان بالاستثمارات العامة الإضافية التي يمكن تمويلها عن طريق القروض الإئتمانية من الخارج أو من خلال الإيرادات المحققة من الخصخصة. ويمكن التغلب على هذه العقبات دون إعاقة الاستدامة المالية طويلة الأمد باتباع أطر مالية متوسطة الأمد والفصل بين نفقات الاستهلاك والاستثمار في الميزانيات السنوية.

١٥ - وأكد الكثير من الممثلين على تصميم السياسات المحلية والتغييرات المؤسسية المستند إلى وجود ملكية فعلية ونهج تشاركية يمثل عنصرا جوهريا لنجاح تنفيذ هذه السياسات والتغييرات، ومن الضروري أيضا وجود رؤية طويلة الأمد ومواصلة عملية الإصلاح. ونادرا ما تكون النتائج سريعة أو تلقائية وإنما يحتاج تحقيق النتائج إلى مواظبة وقيادة قوية للمحافظة على استمرار التقدم في الإصلاح. ومن المستصوب في عدد من الحالات إجراء تقييم وتحليل دقيق للتكاليف والفوائد الاجتماعية والاقتصادية لأي برنامج إصلاحي طموح قبل البدء في تنفيذه. وإجراء دراسة مشتركة لهذه التكاليف والفوائد مع شركاء التنمية المؤيدين لبرنامج

الإصلاح يمكن أن يحقق زيادة كبيرة في فعالية المساعدة الإنمائية وأن يؤدي في الوقت نفسه إلى تحسين توقيت وتتابع الإصلاحات المرومة.

١٦ - وفي عدد كبير من البلدان، وبخاصة في أفريقيا، يمثل تحديث الزراعة العنصر الحاسم لتحقيق التنمية المستدامة، لأن غالبية الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل تأتي من هذا القطاع. غير أن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية تواجه بعض القيود التي تعرقل الاستفادة الكاملة بإمكانات هذا القطاع، بما في ذلك المنافسة غير العادلة من الكثير من البلدان المتقدمة والشروط الواردة في برامج التكيف، والتي تحول دون استخدام الدعم للاستفادة بالأسمدة. وإضافة إلى ذلك، هناك فرص هائلة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في معظم البلدان النامية. ويمثل تحسين فرص الوصول إلى الائتمان، بما في ذلك القروض الصغيرة، عاملاً جوهرياً في تحقيق قدرات الرجال والنساء على تنظيم المشاريع. وذكر أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة لا تزال توفر أكثر من نصف فرص العمل.

١٧ - وأكد وزراء عديدون أن استعراض التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يمثل أحد العناصر الجوهرية في تحقيق تلك الأهداف. وتضطلع البلدان النامية بدور حاسم في عملية الرصد، ومن ثم فإنه ينبغي تحسين قدراتها على قياس النتائج. وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية المحور الرئيسي لجهود الشراكة التي تضطلع بها البلدان النامية والمتقدمة وينبغي أن تنعكس هذه الجهود في سياساتها الوطنية. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد على أهمية ربط هذه الجهود بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، أكد بعض المشاركين على أهمية الاعتراف بالطابع الشامل لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كعوامل حاسمة في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية.

١٨ - ووفقاً لما ذكره العديد من المشاركين، فإن المؤسسات الدولية تنحو في غالبية الأحيان إلى التحدث إلى البلدان بشأن نهج السياسة المناسبة. غير أن كثيرين أشاروا إلى أن نهج السياسة المحلية يختلف من بلد إلى آخر. وليس له صيغة عامة بل ينبغي أن يكون هناك قدر من المرونة والواقعية في تنفيذ الإصلاحات. وذكر أنه ينبغي للمؤسسات الدولية تحسين قدراتها على إقامة حوار أكثر فعالية مع البلدان المتلقية.

رابعاً - التجارة الدولية

١٩ - أدت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تمت في إطار برنامج الدوحة للتنمية التابع لمنظمة التجارة العالمية إلى تركيز اهتمام معظم المشاركين في المناقشات التجارية التي دارت في الاجتماع. وأصبحت المناقشات أكثر تعقيداً. إذ لم يقتصر الأمر على زيادة المواضيع المختلفة، وإنما زاد أيضاً عدد البلدان والاهتمامات النوعية في المفاوضات. وبات من

الصعب تقييم الصورة العامة في المرحلة الراهنة. وقد يتبنى كثيرون نظرة متفائلة في الوقت الذي يتبنى فيه غيرهم نظرة متشائمة.

٢٠ - وقد أظهر إعلان الدوحة آفاقا إيجابية قوية. وكما أكد توافق آراء مونتيري، فإن التجارة هي محرك النمو. وتنفيذ برنامج الدوحة للتنمية مشروع طموح لمنظمة التجارة العالمية، وهي منظمة توجهها الحكومات، وتمثل البلدان النامية أغلبية مهمة فيها. ومن الأهمية بمكان تحريك عجلة المفاوضات قبل انعقاد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي يعقد في كانون الأول/سبتمبر ٢٠٠٣، حتى يتمكن الاجتماع من الاستفادة بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه. وقد أشار عدد كبير من الممثلين إلى ضرورة تحقيق تقدم كبير في كانون الأول لاستعادة الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢١ - والتقدم الذي أحرز حتى الآن ليس تقدما منتظما. فبعض المجالات التي تمثل أهمية خاصة للبلدان النامية تواجه مشاكل كبيرة: تحرير التجارة الزراعية في البلدان المتقدمة، والعمل بنظام المعاملة الخاصة والتمييزية لصالح البلدان النامية، والجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، والمسائل المتصلة بالصحة العامة، والصعوبات التي يواجهها عدد من البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقات. ومع ذلك، حدث تقدم في بعض المجالات فيما يعرف باسم مسائل سنغافورة - قواعد الاستثمار وسياسات المناقشة، واتسام نظم الاشتراء الحكومية بالشفافية وتيسير التجارة. غير أن الآراء اختلفت بشأن كيفية معالجة هذه المسائل في المفاوضات المقبلة. ففي الوقت الذي أكد فيه بعض المشاركين من جديد على أهمية معالجتها بصورة مشتركة واعتبارها عنصرا أساسيا في المفاوضات، أبدى بعض آخر تشككه في أولوية هذه المسائل واقترح بعض ثالث معالجة كل مسألة منها على حدة.

٢٢ - وأكد عدد من الوزراء والممثلين على أهمية تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق. وذكروا أن ذلك يحتاج أساسا إلى إلغاء صور الدعم المخلة بالتجارة وتقليل تدابير الدعم المقدم للزراعة، وإلغاء القيم العالية للتعريفات المطبقة في البلدان المتقدمة. غير أنه لوحظ أن تآكل نظام المعاملة التفضيلية في التجارة والواردات الزراعية غير المدعومة يمكن أن يؤثر سلبا على العديد من البلدان النامية.

٢٣ - ووفقا لما ذكره بعض المشاركين، فإن الحاجة تدعو إلى إدراج حقوق الإنسان والمنظورات البيئية والجنسانية في السياسات التجارية. وأبرز التعارض المحتمل بين الاتفاقات البيئية وجدول أعمال منظمة التجارة العالمية. وفي ذلك السياق، رأى عدد من الممثلين أنه ينبغي عدم استخدام المعايير البيئية كأداة لتقييد فرص الوصول إلى الأسواق.

٢٤ - وأبرز العديد من الممثلين الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل بناء القدرات الوطنية وأكدوا على الدور الجوهرى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في هذا الشأن. وتؤدي هذه المساعدة دورا حاسما بالنسبة للكثير من البلدان لتمكينها من المشاركة الفعلية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والاستفادة منها. وإضافة إلى ذلك، فإن من المهم أيضا النظر في تقديم المساعدة لمعالجة القيود المتصلة بجانب العرض. ويمكن أن يكتسي ذلك أهمية خاصة في حالة أقل البلدان نموا والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لأنه يمكنها من الاستفادة من تزايد تحرير الأسواق. ومع ذلك، اقترح استخدام استعراضات السياسات التجارية التي تجريها منظمة التجارة العالمية كآلية للنظر في السياسات التجارية الوطنية في سياق التنمية الوطنية الشاملة واستراتيجيات الحد من الفقر.

خامسا - التعاون المالى والديون الخارجية

٢٥ - أشار وزراء كثيرون ومشاركون عديدون آخرون إلى الدور الحاسم للمساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعد الإعلان عن التبرع بمبلغ إضافي قدره ١٢ بليون دولار أمريكى سنويا في مونتيري خطوة مهمة في هذا الشأن. غير أن الأموال لا ترد بالسرعة الكافية كما أن التبرعات التي أعلن عنها في مونتيري تقل كثيرا عن مبلغ الـ ٥٠ بليون دولار الإضافية التي قدر أنها لازمة لتحقيق تلك الأهداف. ومن الأهمية بمكان أن تفي البلدان المانحة بالتزاماتها ببلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة. وذكر بعض الممثلين أنه يبدو، أن تعبئة بلايين الدولارات لتمويل الحرب في العراق أسهل من تعبئة بلايين الدولارات لتخفيف من حدة الفقر. ولا يزال الفقر متفشيا في الكثير من البلدان النامية، ولا تزال الجهود الوطنية المبذولة لاستئصاله تحتاج إلى دعم دولي. وعلاوة على ذلك، فإن اقتصادات معظم البلدان المنخفضة الدخل لا تزال ضعيفة أمام الصدمات الشديدة التي تبذل الجهود الوطنية ما لم يتم دعم هذه الجهود بسرعة.

٢٦ - ورئي أن الاقتراح الذي قدمته المملكة المتحدة لإنشاء مرفق دولي للتمويل لتدبير الأموال المنفقة في المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق إصدار سندات مدتها ١٥ سنة يتم توفير الخدمة اللازمة من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية في المستقبل كفكرة مبتكرة مهمة للتعجيل بتدفقات المعونة ويبدو أن من المهم الاستمرار في استكشاف وسائل مبتكرة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. واقترح أيضا إيجاد آليات لرصد المساعدة الإنمائية الرسمية علانية من أجل تحديد التدفقات الفعلية والتقليل من فترات التأخير في إنفاقها.

٢٧ - وكان الانخفاض في التدفقات الخاصة على الصعيد الدولي مثير قلق من جانب العديد من الممثلين. وإذا كان تحسين البيئة المحلية والدولية يمكن أن يؤدي دورا كبيرا في

زيادة هذه التدفقات بدرجة كبيرة، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تسهم إسهاما مهما في زيادة هذه التدفقات. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الشراكة مع القطاع العام/الخاص، على غرار ما يحدث في تطوير البنى الأساسية مثلا، يمكن أن يساعد أيضا في تعبئة تدفقات خاصة دولية إضافية.

٢٨ - وأكد وزراء وممثلون عديدون أن فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية أصبحت مسألة حاسمة. وثمة تغييرات تحدث في عدة مناطق، غير أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين على المانحين والمتلقين عمله فرادى ومجتمعين. فمن الضروري زيادة تنسيق سياسات المانحين والمواءمة بين الإجراءات. ويمكن لهذه الإجراءات إذا اقترنت بتحرير المعونة من الشروط، أن تخفض بدرجة كبيرة من التكاليف التي تحملها البلدان المتلقية. ويتعين على هذه البلدان تنقيح الإجراءات المتعلقة بالميزانية ووضع مؤشرات لتحسين تقييم أثر مشاريع المعونة. ومن المهم أن لا يغالي المانحون في طلب المعلومات وأن يساعدوا في تبسيط المؤشرات المطلوبة. وإضافة إلى ذلك، فإن انتشار البرامج القطاعية الدولية المنفصلة والتي يكون لكل منها صندوق يسعى إلى إيصالها أمر مثير للقلق. وقد أعرب عن رأي يدعو إلى عدم إنشاء صناديق دولية جديدة لاحتياجات قطاع بعينه.

٢٩ - وأعرب الكثير من المشاركين عن قلقهم لأنه لا زال هناك أمام المبادرة المتخذة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الكثير من الأعمال التي لم تنجز بعد. فعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ المبادرة، لم يصل إلى نقطة الاكتمال إلا عدد ضئيل من البلدان، ولا تزال القدرة على الاضطلاع بأعباء الديون محل تساؤل في بعض هذه الحالات، ولا سيما في ظل انخفاض أسعار السلع الأولية الأساسية. وأعرب عن الترحيب بتقديم التزامات بسد الفجوة المالية في الصندوق الاستثماري للمبادرة. ومن شأن الوفاء بهذه الالتزامات، واقتراحها بالجهود الوطنية للبلدان المستفيدة وبشروط أكثر مرونة، أن يساعد في التعجيل بدرجة كبيرة من زيادة عدد البلدان التي تصل إلى نقطة الاكتمال.

٣٠ - واعتبر إدراج عدد متزايد من البلدان لعبارات تدعو إلى القيام بعمل جماعي فيما يتعلق بإصدار السندات السيادية الدولية خطوة جديدة بالترحيب. وقد ساعدت الجهود التي قام بها صندوق النقد الدولي في وضع اقتراح محدد لإنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية في تحسين فهم القضايا التي يتعين تناولها لحل الأزمات المالية. وذكر أيضا أنه في أثناء النظر في إنشاء هذه الآلية أثبتت مسائل عديدة مهمة بصورة عامة لتسوية الأزمات المالية بصورة منظمة. من المهم إذن أن يستمر العمل الجاري في تلك المسائل.

٣١ - وقدمت اقتراحات عديدة بشأن نُهج التصدي لمشاكل ديون البلدان النامية. فقد دعا البعض إلى اتباع سياسة تقوم على شطب ما اعتبروه ديونا خارجية غير قانونية. وطرح اقتراح بتوسيع المبادرة المتخذة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتشمل البلدان الأخرى التي تواجه صعوبات في تحمل أعباء خدمة ديونها. وطولب باتباع معيار لاستدامة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يسهل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - واقترح إنشاء فريق عمل مشترك مفتوح باب العضوية معني بالديون في إطار عملية تمويل التنمية يضم جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة - والبلدان المدينة، والدائنين، والخبراء، وممثلي المجتمع المدني لتقديم توصية بشأن إيجاد آلية متسقة لتسوية الديون تطبق عند اللزوم على البلدان التي تمر بأزمات. واقترح أيضا أن تنظر الحكومات في وضع مدونة قواعد سلوك للحكومات المدينة في فترات أزمات الديون الخارجية على أساس اقتراح وضعته مجموعة من المنظمات المالية الخاصة.

سادسا - التساوق وحسن الإدارة

٣٢ - ذكر أحد الممثلين أنه ينبغي أن ينظر إلى التساوق على أنه تعبير عن أفضل وسيلة يمكن بها للحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية المشاركة أن تضم فصائل متميزة من السياسات الاقتصادية في إطار عمل واحد. وبهذه الوسيلة يمكن لهذه الجهات أن تعمل معا على الوفاء بالالتزامات التي أعلنت في مونتيري. وقد تحقق تقارب تدريجي في الآراء بين الجهات الفاعلة الرئيسية مما سيساعد في التغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٣٣ - وتساوق السياسات أمر بالغ الأهمية على المستويين المحلي والدولي. وقد أكد وزراء عديدون أن المستوى الوطني هو أساس تساوق السياسة الاقتصادية الدولية - ولا غنى عن التنسيق الفعال بين وزراء المالية والتجارة والتعاون الإنمائي والشؤون الخارجية. وينبغي أن يكون هناك اتساق بين التعليمات الصادرة لممثلي البلدان لدى الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وبين الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٥)، وإعلان الدوحة الوزاري، وتوافق آراء مونتيري، وخطة التنفيذ المتخذة في جوهانسبرغ^(٦).

٣٤ - وحدد ممثلون عديدون مجالات تمثل فيها زيادة التساوق أهمية خاصة. فزيادة فرص البلدان النامية في الوصول إلى الأسواق ضروري من أجل تحمل أعباء خدمة الديون بصورة سلسة. ومن الطبيعي أن يكون هناك تعاضد بين السياسات المتعلقة بالتجارة والمعونة وبين جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتوفير أدوية بدون اسم تجاري لتكون

منخفضة التكلفة. ومن الضروري لتحديث الزراعة والتعجيل بالتنمية الريفية في البلدان المنخفضة الدخل تحرير الأسواق الزراعية الدولية. والملكية الفعلية للسياسات الإنمائية تتطلب من المانحين أن يكونوا على درجة أعلى من الحساسية لاحتياجات البلدان المتلقية وأوجه الضعف الهيكلي بها.

٣٥ - وذكر عدد من المشاركين أنه أحرز تقدم صوب زيادة التساوق. والاجتماع الراهن شاهد على ذلك. فالأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية تشترك جميعا في هدف واحد، وقد جرى تكثيف العمل التعاوني من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعة توافق آراء مونتيري. وأشار في هذا الصدد إلى أن نهج ورقة استراتيجية الحد من الفقر - وهي وثيقة جوهرية لتواثق السياسات في البلدان المنخفضة الدخل - أصبح هو العامل المشترك بين جميع المؤسسات المتعددة الأطراف. وتعمل مؤسسة النقد الدولي على المواءمة بين متطلبات مرفق التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق النمو وورقة استراتيجية الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن صندوق النقد الدولي يقوم من خلال أعمال المراقبة التي يقوم بها في البلدان النامية، بإثارة مسألة تساوق السياسات التي تعد من الفروض المهمة التي يقوم عليها توافق آراء مونتيري.

٣٦ - ورأى عديد من الممثلين أنه ينبغي النظر في إنشاء آلية لاستعراض السياسة الإنمائية. وهذا المشروع - الذي يقوم إلى حد كبير على غرار نموذج آلية استعراض السياسة التجارية لمنظمة التجارة العالمية - يمكن أن يتخذ أساسا للمناقشات الحكومية الدولية والمناقشات على مستوى الخبراء في الأمم المتحدة في اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة ولجنة السياسات الإنمائية، على التوالي. وفي إطار ذلك الاقتراح، تقدم فرادى البلدان المتقدمة والتنمية على أساس تطوعي استعراضا لسياساتها وللتساوق فيما بينها في سياق الالتزامات المعقودة في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري وإعلان بروكسل^(٧) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا^(٨). وذكر أيضا، في إطار تمويل عملية التنمية، أنه ينبغي أن تصبح الأمم المتحدة المنتدى الرئيس للمناقشات المتصلة بالاقترحات المبتكرة بشأن قضايا التمويل، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٣٧ - وأعرب بعض الوزراء وعدد من المشاركين عن شواغل أساسية بشأن عملية اتخاذ القرار على الصعيد الدولي. ففي عصر العولمة والتكافل لا زال التعاون المتعدد الأطراف والنهج المؤسسية التي ظلت سمة مميزة للإدارة الرشيدة للنظم الدولية يتعرضان لضغوط. وقد أشار توافق الآراء إلى وجود فجوة رئيسية في نظام الإدارة. فتعزيز الإدارة المحلية بالنسبة لجميع البلدان هو مفتاح النمو الاقتصادي المستدام والتنمية العادلة. وعلاوة على ذلك، يتعين

أن تستكمل تعزيز الإدارة على المستوى الوطني بتحسين الإدارة على المستوى الدولي، بما في ذلك زيادة المشاركة الفعلية لجميع أفراد المجتمع الدولي في عملية صنع القرار.

٣٨ - وأكد ممثلون كثيرون على ضرورة تعزيز صوت وتمثيل البلدان النامية في عملية صنع القرار الاقتصادي، على النحو الذي اتفق عليه في توافق آراء مونتيري. وذكر أن المشاركين في الاجتماع الذي عقدته لجنة التنمية مؤخرا بحثوا مسألة المشاركة. وقد اتخذت خطوات أولية في مؤسسات بریتون وودز لتعزيز صوت بعض البلدان النامية. ويعتزم أعضاء لجنة التنمية متابعة هذه المسألة في الاجتماع القادم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ورحب ممثلون عديدون بالمناقشات الجارية بشأن زيادة صوت البلدان النامية في لجنة التنمية وبالقرار الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية لتيسير وصول غير الأعضاء. غير أن متحدثين عديدين ذكروا أن ما تحقق من أجل تعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات بریتون وودز حتى الآن ما زال غير كاف.

٣٩ - وقدم عديد من الوزراء والمشاركين مقترحات مختلفة. ففي الأمم المتحدة أعيد طرح الاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء مجلس أمن اقتصادي. وفي مؤسسات بریتون وودز، يمكن النظر في إقامة عملية "بعث" بمناسبة الاحتفال بمرور ٦٠ عاما على إنشائها؛ ويمكن أن تمثل إعادة توزيع الأصوات عنصرا مهما للبحث. ويلزم لتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها تقليل حجم وتعقيد هيكل الإدارة في مؤسسات بریتون وودز. ويمكن أن يتحقق ذلك، مثلا، بتقليل عدد المجموعات المخصصة من البلدان. وينبغي زيادة الجهود التعاونية المبذولة لتعزيز القدرة على تمثيل البلدان الفقيرة وبلورة موقفها في مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بصورة أكثر فعالية. وينبغي دراسة الاقتراحات الرامية إلى اتباع نهج جديدة في اتخاذ القرارات داخل إطار الأمم المتحدة. ويلزم تقوية المؤسسات والمجموعات الإقليمية واستخدامها بصورة متزايدة كوسيلة لتعزيز صوت البلدان الصغيرة والفقيرة في صنع القرارات المالية والاقتصادية ومشاركتها في صنع تلك القرارات.

سابعاً: ملاحظات ختامية: الماثرة على العمل

٤٠ - أتاح نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نتائج الاجتماعات الربيعية لمؤسسات بریتون وودز ومذكرة الأمين العام (E/2002/50) التي أعدت للاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بریتون وودز مادة غنية جدا يؤسس عليها المجلس عمله. وكما بين توافق آراء مونتيري، فإن موضوع تساوق النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية واتساقها دعماً للتنمية هو لب المناقشات التي جرت في الاجتماع. وتمثل أحد التحديات التي جرى تناولها في أفضل السبل التي تتمكن لها المنظمات الحكومية وغير الحكومية من الجمع بين

الأنواع العديدة للسياسات الاقتصادية في إطار عمل واحد. وأظهر إسهام كل مشارك - سواء كان ممثلاً للحكومة، أو لمؤسسة دولية، أو للمجتمع المدني أو مجتمع الأعمال - أن الروح التي سادت مونتيري لا تزال حية ومزدهرة. ومع ذلك، أظهرت المناقشات أيضاً أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك فجوات كبيرة في التنفيذ في بعض المجالات الرئيسية. وجاء ذلك علامة على أنه يتعين على جميع الشركاء تعزيز جهودهم من أجل التنفيذ الشامل والسريع لتوافق الآراء. ولا يزال المجلس يكرس كامل جهده للعمل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل بلوغ هذا لهدف.

٤١ - وأعرب المتحدثون عن تقديرهم للنهج المتبع في تنظيم وشكل اجتماع عام ٢٠٠٣ وللابتكارات العديدة التي عززت المناقشات التي دارت فيه ودعيت الدول الأعضاء إلى توفير مزيد من المعلومات المرتدة بشأن أفضل وسيلة لجعل الاجتماع الربيعي للمجلس والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة يؤدي الغرض المقصود منه فيما يتعلق بتعزيز العمل في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وكان من المتوقع أن يسفر اجتماع الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة بشأن التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي عن توصيات يمكن أن تعزز المشاركة السياسية في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك ما يتعلق منها بأكثر الآليات فعالية لرصد التقدم واستعراضه، وبكيفية تقديم عمل الأمم المتحدة، والنهج الجديدة والروح التي ظهرت في العملية التحضيرية لمؤتمر مونتيري.

٤٢ - وأكد العديد من المشاركين على الدور الحاسم لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في عملية التنمية وفي تنفيذ توافق آراء مونتيري وأهمية الاستفادة من الخبرة والمعرفة التقنية. ورحب كثير من المتحدثين بشعور المؤسسات المالية والتجارية الدولية بملكية توافق الآراء وبالإعراب عن رغبتها في تنفيذه. وكان لتبلور الشعور بوحدة الغرض أثره فيما يتعلق بالتحديات الصعبة التي يتوقع مواجهتها. وتدعو الحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون بشأن المسائل التقنية ذات الاهتمام المشترك بين أمانات أصحاب المصالح الرئيسيين المعنيين على الصعيد المؤسسي. ونوه أيضاً بإسهام المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبخاصة عن طريق هيئة جو يتسم بالإيجابية والشفافية وتقديم مبادرات ملموسة. كما ذكر أن الاتحاد الأوروبي سيجري في أيار/مايو ٢٠٠٣، أول استعراض يقوم به لأعمال المتابعة التي يضطلع بها المؤتمر مونتيري، وهو نفس الموعد المتوقع أن يضع فيه الاتحاد للمسات النهائية على خطة عمل بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. وذكر عدد من المشاركين أن التأثير الإيجابي لتوافق الآراء لا يزال في بدايته، وأن من الضروري تنفيذه بصورة كاملة.

٤٣ - وسوف يمثل الحوار الرفيع المستوى في الجمعية العامة القادمة فرصة مهمة لإجراء تقييم أفضل للتقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وللنظر في اتخاذ خطوات أخرى. وهناك جوانب معينة في المناقشات التي دارت في اجتماع المجلس في ٢٠٠٣ مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، قد يكون لها أهمية خاصة في الإعداد لذلك الحوار. واتضحت بشكل خاص أهمية القرار الذي اتخذته رؤساء الموائد المستديرة في اجتماعاتهم لتركيز بؤرة الحوار في كل واحدة من الموائد المستديرة وفي الجلسة العامة. بل إن التركيز على بعض المواضيع الرئيسية يشير بوضوح إلى أنها كانت تحظى باهتمام الدول الأعضاء وينبغي إيلاؤها اهتماما مركزا في الحوار الرفيع المستوى. وتمثلت تلك المواضيع المهمة فيما يلي:

(أ) أن الشراكة بين البلدان المتقدمة والنامية التي جسدها توافق آراء مونتيري تتطلب عملية فعالة لقياس الجهود الوطنية والدولية والنتائج في تنفيذ العملية. فما الذي يمكن أن تفعله البلدان فرادى ومجموعة من أجل تحسين هذه العملية، بما في ذلك تحسين تدفقات المعونة والأثر الذي تحدثه؟

(ب) اعتبر تعزيز فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وبخاصة في مجال الزراعة، أمرا بالغ الأهمية لزيادة الصادرات والتعجيل بخطى التنمية. فما هي الخطوات التي تتخذها الجمعية العامة بعد انعقاد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانون في أيلول/سبتمبر من أجل زيادة فرص إنجاز المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار برنامج الدوحة للتنمية، بنجاح في موعدها؟

(ج) ما زال أحد الأسئلة المطروحة التي تحتاج إلى إجابة هو ما إذا كان على البلدان المنخفضة الدخل، حتى بعد تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في بعض الحالات، أعباء ديون خارجية مستدامة. فما هي الخطوات الأخرى التي يمكن اتخاذها على الصعيدين المحلي والدولي للحد من مخاطر عودة مشاكل الديون الخارجية؟

(د) لا زال هناك عمل لم يُنجز بعد فيما يتعلق بالنهج الدولية لتسوية الديون بطريقة منظمة، وهو أمر يبرر استمرار أصحاب المصلحة في التفكير. فكيف يمكن أن تسهل الأمم المتحدة هذه العملية؟

(هـ) يحتاج تمثيل البلدان النامية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الدولية إلى تعزيز، وبخاصة في مؤسسات بريتون وودز، على النحو الذي أعرب عنه

الاجتماع. فكيف يمكن للحوار الرفيع المستوى في الجمعية العامة أن يدعم جهود الإصلاح الإداري في تلك المؤسسات؟

(و) أظهرت المناقشات وجود العديد من المجالات المتعلقة بالسياسة العامة والتي تفتقر إلى التساوق، على النحو الموجز في هذا التقرير. فهل ينبغي أن يسعى البرنامج الإنمائي الدولي إلى إيجاد حل لمشاكل التساوق باعتبار ذلك من المسائل ذات الأولوية؟

الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.02.II.A.7).
- (٢) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (٣) A/56/326، المرفق.
- (٤) انظر A/C.2/56/7، المرفق.
- (٥) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.
- (٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.63.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول القرار
- (٧) A/CONF.191/12.
- (٨) A/CONF.191/11.